S/23916

14 May 1992

ARABIC

UN LIBRARY

JUN 11 1992

مجلس الأمن

UN/SA COLLECTION



مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٢ ووجهة
الى الأمين العام من القائم بالاعمال بالنيابة في
البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم بالنيابة للبرازيل لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وبالإشارة إلى مذkerته المؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، يشرفه أن يخطر الأمين العام بأن حكومة البرازيل قد اتخذت التدابير الازمة لضمان تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ (١٩٩٢) .

ويensis المرسوم الجمهوري رقم ٤٩٤ الصادر في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ والمنشور في اليوم التالي في السجل الرسمي (Diario Oficial) على ما يلي :

"تلتزم السلطات البرازيلية بالامتثال ، فيما يتعلق بمجالات اختصاصها ، بأحكام القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، والوارد منه طيा ، بشأن تطبيق الجزاءات الالزامية ضد ليبيا ، ابتداء من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢" .

وبموجب أمر تنفيذي (Portaria No.9) صادر في ١٦ نيسان/أبريل ونشر في السجل الرسمي في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، تأكّدت إدارة التجارة الخارجية بـوزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط من الامتناع عن الإذن بـأي بيع أو توريد للطائرات وأجزاء الطائرات إلى الجماهيرية العربية الليبية (الفقرة ٤ (ب) من القرار) والأسلحة والمواد ذات الملاة كما هو محدد في الفقرة ٥ (١) من القرار .

وبالإشارة أيضاً إلى الفقرة ٤ (ب) من القرار قام السفارة البرازيلية في طرابلس رسمياً باخطار المواطنين البرازيليين الذين ظلوا يعملون في الجماهيرية العربية الليبية بعقود خاصة في ميسانة طائرات الخطوط العربية الليبية بأحكام القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) .

وبالإشارة إلى الفقرة ٦ (٤) من القرار ، أكدت الحكومة البرازيلية سحب اثنين من موظفي البعثة الدبلوماسية الليبية في برازيليا كما اتخذت تدابير لتقيد حركة بقية الموظفين ومراقبتهم داخل الأقليم الوطني .

ومن أجل ضمان التنفيذ الكامل للالفقرة ٦ (ج) تتساءل السلطات البرازيلية عمّا إذا كانت اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٤٨ (١٩٩٣) تعتمد أن تعمم على الدول الأعضاء قائمة تتضمن أسماء "الموطنين الليبيين الذين تم منعهم من دخول الدول الأخرى أو طردتهم منها بسبب اشتراكهم في أنشطة إرهابية" .

أما أحكام القرار الأخرى فيما شملتها التدابير الوارد وصفها أعلاه أو أنها لا تنطبق على البرازيل .

ويرجو الممثل الدائم بالنيابة للبرازيل لدى الأمم المتحدة تعميم هذه المذكورة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .